محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في سلطنة عمان

دراسة تحليلية

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق

(اقتصاد سياسي وتشريعات اقتصادية)

إعداد الباحث
علي بن عبد الله بن علي الغافري

تحت إشراف الدكتور
إبراهيم عبد الله عبد الرحمن مصطفى

استاذ قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية
وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث
٢٠٢٣

مقدمة

شهد العالم خلال العقودين الماضيين تحولات عديدة على مستوى ميزان القوى الاقتصادي العالمي، مع بروز العديد من الدول النامية والأسواق الناشئة كدول البريكس، وكذلك تنامي الانفتاح الموجهة لنظام الاقتصاد العالمي، وساهمت في تلك التحولات الأزمات الكبرى التي شهدها العالم وتاثر بها العديد من الدول، والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والمالية مثل الأزمة المالية الأسيوية في تسعينيات القرن الماضي وأزمة الغذاء العالمي والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٥ وأزمات بعض دول أمريكا اللاتينية في مطلع ألفية، وإكلاوية التغيير المناخي والتي نالت مستمرة، وصولا إلى أزمة جائحة كوفيد-١٩ أو كورونا. وقد صاحب ذلك تنامي الاهتمام والعناية بالسياسات التنموية في قلب المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، وصولا إلى تنسيق الأخيرة أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠٢٥.

في إطار هذه التغييرات المتعددة والمتضائلة، فقد أصبح مأساة المهم
في كل دول العالم وعدد وضع احتجاجاتها الاقتصادية أن تضع الآليات والسياسات والقواعد اللازمة لتشجيع وتنظيم الاستثمار الأجنبي المسؤول بما يحقق الأهداف الوطنية، ويلي الخطط التنمية وحافظ على الأمن القومي، حيث أن الدولة تستد في FDI Regulate to Right ممارساتها للحق في تنظيم الاستثمار الأجنبي
ما يعرف ب"سلطات الأمن العام"، والتي تقرها النظام الدستوري والقانوني الدولي إلى جانب الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تعتبر للدولة المضيفة بهذه السلطة والحاجة الكامل في تنظيم الاستثمار الأجنبي
بما يحقق أهدافها الوطنية وحماة مصالحها ويهما مواردها.

(١) د. محمد أحمد حسن، تنظيم الاستثمار الأجنبي المستدام بين الفرص والتحديات في عصر أزمة كوفيد -١٩، مقال في مجلة افاق الاقتصادية معاصرة، العدد ٤، سنة ٢٠٢١م، ص ٥-٦.
ونظراً لزيادة الأدوار الملائمة على عاتق الدول في العصر الحالي بالتوسع في الخدمات العامة والقيام بكثير من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان والتي يجب لتغطية نفقاتها العامة الاعتماد على كثير من المصادر الداخلية والخارجية كالإعانات الدولية والقرصون الخارجية، وننظر ما لهذه المصادر من آثار سلبية على اقتصاد هذه الدول من الاعتماد على الغير وارتفاع المديونيات والتي يقترب منها تزايد قمة خدمة الدين العام، وقد تصل الدولة لمراحله صعب معها سداد هذه القروض والتي يكون أغلبها بمعدل فائدة مرتفع والذي يعتمد على تصنيف الدولة في المؤشرات الاقتصادية الدولية، ومقدراتها الاقتصادية الوطنية وإمكاناتها المالية؛ عليه سعت أغلب الدول لبيع وسيلة أخرى أفضل من القروض للحصول على رأس المال من الخارج، وأنتجت جميعها للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل ودعم الاقتصاد الوطني نظراً للفوائد الجمة لهذه الاستثمارات، فهي جزءاً لرأس المال المقترب غالباً بالتكولوجيا المتقدمة والخبرات الفنية والإدارية المتميزة، مما يساهم بشكل كبير في إقامة المشاريع التنموية التي ستكون إضافة للاقتصاد وتحقيق الكثير من المكاسب للدولة من رفع مستوى الدخل، وتشغيل وتوظيف المواطنين مما يساعد الدول في حل مشكلة البطالة، وكذلك تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق، بالإضافة إلى توفير العملات الأجنبية.

ومن هذا المنطلق سعت أغلب الدول لتتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار من خلال الإصلاحات الإدارية والمالية المختلفة وتفعيل دور الحوكمة من منافع وشفافية وسياسة القانون، بالإضافة إلى بذل الجهود لتبديل العقبات أمام المستثمرين الأجانب من أجل تسهيل إجراءات الاستثمار باستخراج التراخيص والتسجيل في مدة زمنية قصيرة ويبدون تعقيدات إدارية، وقدمت كذلك الكثير من الحوافز والمزايا والضمانات اللازمة لاستقطاب هذه الاستثمارات ودخولها إلى السوق المحلي.

وتتفق أغلب الآراء المتخصصة على أنه من أهم متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون هناك "بيئة ضريبية مواتية" حيث تكون الضرائب عالمياً مشجعاً للتوسع في الأعمال والنشاطات وجلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال، حيث يتأثر العائد الصافي من الاستثمار الأجنبي بالنظام
الضربي في كل من دولة الجامبر والدولة المضيفة، كما تؤثر السياسات الضريبية على حواجز الدخول في الاستثمار كما يؤثر هذا العائد أيضا بطريقية تمويل هذا الاستثمار (3).

أهمية الموضوع:

بعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمليار تستهدف أغلب دول العالم الوصول إليها لتحقيق أكبر الأرقم منها، حيث أن التشابك في هذا المجال هو تسبيق حيوي من أجل الوصول إلى رأس المال الأجنبي وما يحمل معه من تكنولوجيا وخبرات فنية وإدارية وما ينتمي من فوائد جمة للاقتصادات الوطنية، وسلطنة عمان حالا كحال الدول الأخرى في سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أبرز المبررات هذا الاهتمام ما يلي:

1. الاستثمار الأجنبي يقوم بدور مهم في عملية التنمية واستدامتها من خلال توفير التمويل للمشاريع الإنتاجية المختلفة.
2. المساعدة على التغلب على مشكلة البطالة بتوفير فرص العمل واكتساب العمالة مهارات وخبرات فنية وإدارية متميزة.
3. الحصول على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها.
4. تحسن قدرة الاقتصاد الوطني على النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي مما يشكل قوة دفع للاقتصاد الوطني.
5. المساهمة في توفير الموارد المالية اللازمة ويعمل بالتالي على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

مشكلة البحث:

تمثل مشكلة الدراسة في بيان محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان، وعلية فإننا نتناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واهتمامه وتشكله، وذلك قبل أن نتناول محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام وفي سلطنة عمان بشكل خاص.

منهج البحث:

(*) 3. شريف عبد الواحد، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعات أسيوط، سنة 2012م، ص3.
منبتع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنعرض تعريف ومفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وسنسرد أهميته وكذلك أشكاله، بالإضافة إلى عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار بشكل عام وفي سلطنة عمان خصوصاً.

خطة البحث:

بهدف الإجابة على التساؤلات التي تثيرها إشكالية الدراسة فإننا سوف نتناول ذلك في خطة بحثية مكونة من مطلبيين على التفصيل التالي:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

المطلب الثاني: عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

المطلب الأول

مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

إن تحديد مفهوم واضح ومحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الحقيقة هو أمر في غاية الأهمية لكون الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجية والتي تسعى الدول للحصول على أكبر حصة منه في ظل التساقط الحميم بين الدول في الحصول عليه للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية سعياً لتحقيق اهداف التنمية والنمو بالاقتصاد، وتعتبر كذلك أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات واختلاف أطرافها وكذلك أشكالها ونوعية النشاط الاستثماري؛ وعليه فإنا سنقسم هذا البحث كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
سوف نتناول في هذا المطلب تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم سنحاول إبراز أهم سمات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك مكوناته، أيضًا سنطرق إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يميزه عن بقية مصادر التمويل الخارجية.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: لابد قبل التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر أن نعرف الاستثمار بصورة عامة كون الاستثمار الأجنبي أحد صور الاستثمار بشكل عام، وبالتالي فإن تعريف الاستثمار سوف يمهد الطريق لتعريف وفهم مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تعريف الاستثمار بأنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الاتصالات الإنتاجية اللازمة لعمليات إنتاج السلع الخدمات، والمحافظة على الاتصالات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".

اما تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أنواع الاستثمارات وأهمها فإن التعريفات تعددت وتنوعت وسوف نعرج على أهم هذه التعريفات سواءً الوازدة من المنظمات والهيئات الدولية وكذلك تعريفات الكاتب والباحثين الاقتصاديين.

تعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها "امتثال اصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشر في الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكمل له السيطرة على إدارة المشروع والح أدادى لهذه الملكية 10% أما الحد الأعلى فتختلف بحسب سياسة البلد المضيف".

أما صندوق النقد الدولي فذهب إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الاستثمار الذي يتم لكتساب مصلحة مستدامة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة خليفة الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلًا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعل في إدارة المشروع عن طريق امتثال 10% من ملكية المشروع".

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ذهبت في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس قيام المقيمين في دولة ما بالاستثمار في دولة

(1) د. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتب الحديث، إسكندرية، 2008، ص 37.
(3) د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 16.
أخرى بهدف الحصول على عائد دائم من ذلك الاستثمار، على أن يتضمن عاقة طويلة الأجل، ويتسم هذا النشاط بالتأثير في نشاط القرارات الاستراتيجية للشركة أو الفرع محل النشاط، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

كذلك تقريرا للأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ذهب إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الاستثمار الذي يشمل عاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتسم الاستثمار بواسطة الأفراد بالإضافة إلى منشآت الأعمال".

أيضا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتقان الصادرات عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم يشار إليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تبنى مؤسسة الاستثمار المباشر، وتطوي المصلحة الدائمة على وجود عاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

كذلك عرف كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (Hess & Ross) الذي يملكها المستثمر الأجنبي، ويديرها إما بسما ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك مع رأس المال الوطن ويولى المستثمر الأجنبي حق الرقابة على الإدارة وإدارة المشروع في الحالتين.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "قيم المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مراكز جديدة لإنتاج أو تسويق منتج في دول أجنبية"، كما يعرف على أنه "المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها، وتخلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية ب 100% بينما النمسا وكندا تحددها ب 50% وجعل دول

(8) نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفعلي الأول، (يناير-مارس) سنة 2013، ص 2-7.
(9) د. شعبان رافت، التشريعات الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتربية المفتوحة، كلية الحقوق، سنة ٢٠٠٧، ص 13.
أ، سمات الاستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي التحليل السابق على تحديد أهم السمات التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي (01):
• وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والمؤسسة.
• وجود نشاط اقتصادي يمزج المستثمر الأجنبي في البلد المضيف.
• امتلاك المستثمر الأجنبي الملكية الكلية أو الجزئية للمشروع ويفترض له درجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.
• شمول جميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.
• شمول المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو اقامة الاستثمارات.
• شمول المعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو توسيع نطاقها أو تصفيتها.
ب. مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن الإشارة إلى ثلاث مكونات للاستثمار الأجنبي المباشر وهي (01):
• رأس المال السهمي: هو جزء من رأس المال الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة في مشروع في بلد آخر هو عادة 10% أو أكثر من رأس مال الشركة. وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر سيطرة معينة على إدارة المشروع.
• الربح المعاد استثماره: وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستقبل من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم، ويتوجب إعادة استثمار الأرباح في البلد المضيف.

(1) د. شريف عبد الواحد، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 35
(2) محمود حسن الودي وأخرون، العملة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2011م، ص 121-122.
القرصين داخل الشركة: هي المبالغ المتأصلة من عمليات الاقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين المباشرين، وهم عادةً (خارج البلد المضيف) وكذلك الاقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين الأجانب، وهم عادةً الشركات الأم والشركات المنتسبة لها.

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول النامية التي يعجز فيها مستوى الإدخال المحلي عن تمويل المستوى المطلق من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يوصف بمجموعة من رؤوس الأموال المفترضة بالخبرات التكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التنظيمية، يمكن أن يقوم بدور هام في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي يتحرك فيها.

وترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقوم به من دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية ويخفف أعباءه، يعنى تقليل الاستهلاك لزيادة المدخرات، ففي الوقت الذي يتم فيه انسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فإنه يضمن - من خلال ما يجلبه معه من تكنولوجيا متطورة - زيادة الكفاءة للموارد المحلية، وذلك عن طريق تشغيل موارد كاذب عاطلة، أو زيادة إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً.

لذلك تعتبر العديد من الحكومات حول العالم، بما فيها الدول المتقدمة، باستقراض الاستثمارات doubts, لا منع جذب الاستثمارات الأجنبية غير معظم دول العالم المتقدمة منها أو النامية، ويشتهر التنافس بينها لتقديم الحوافز المجزية وكل التسهيلات الضريبية لجذبها، وإقامة سياسات خارجية ذات توجهات اقتصادية واضحة، ونسل علاقات عامة مع كبار مسؤولي الشركات.

(*) د. صفوت عبد السلام عوض، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٩.

الدول الأكثر استثمارًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2021

امريكا = 367 مليار دولار
الصين = 181 مليار دولار
هونغ كونغ = 141 مليار دولار
سنغافورة = 99 مليار دولار
كندا = 60 مليار دولار

Source: (UNCATED) World Investment Report 2022

يتضح من الشكل أعلاه أن الدول العظمى تتربع على عرش الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الدول النامية كان لها تواجد في قائمة الخمس دول الأكثر جذباً فتحمل هونغ كونغ وسنغافورة على المركزين الثالث والرابع عالمياً، وبمجال استثمارات هائلة.

كما أن الدول العربية تتفاوت من حيث مركزها العالمي في استقطاب رؤوس الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعتبر الإمارات العربية المتحدة الدولة العربية الوحيدة في قائمة العشرين دولة الأكثر جذبا لهذه الاستثمارات حول العالم فتأتي في المركز السادس عشر حسب تقرير الاستثمار العالمي عام 2022م، وباستثمارات تقارب 20 مليار دولار في عام 2021م، والشكل التالي يوضح نصيب الدول العربية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021م.

الشكل رقم (2)

أكثر الدول العربية جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في 2021

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>الامارات</th>
<th>السعودية</th>
<th>مصر</th>
<th>سلطنة عمان</th>
<th>المغرب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مقدار الاستثمار</td>
<td>206 مليار دولار</td>
<td>19.2 مليار دولار</td>
<td>3.6 مليار دولار</td>
<td>0.1 مليار دولار</td>
<td>2.1 مليار دولار</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source: (UNCATED) World Investment Report 2022
يرى الباحث من خلال قراءة أرقام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ضعف هذه الاستثمارات وتدني حصة هذه الدول من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية مقارنة بالإمكانيات والثروات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها هذه الدول، ولعل السبب في ذلك يرجع لوجود الكثير من المعوقات التشريعيّة والإداريّة، فعدم نضج التشريعات والقوانين وعدم ثباتها يؤثر بالسلب على مصالح وحقوق المستثمرين ويشعرهم بعدم الثقة والطمأنينة، وكذلك التعقيدات التي توضع أمام هؤلاء المستثمرين من حيث البط وتأخير في استخراج الرخصة التصاريح لبدء الأعمال، وكذلك القيود التي تفرض على تحويل الأموال، بالإضافة إلى شروط توظيف العمالة الوطنية ونسب مرتفعة، وكذلك من الأسباب الجوهرية في تأخر الاستثمار الأجنبي المباشر عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلدان العربية ووجود اضطرابات سياسية، وكذلك تقشف الفساد في الكثير من الدول العربية مما ينتج عنه هروب كثير من المستثمرين بسبب الشعور بعدم الأمان.

عليه يمكن للباحث إجمال أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللامز لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.

- يعرض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته، وبالتالي الحفاظ على نمو اقتصادي بعيد المدى.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة الضيافة ومتالي الصين في علاقاتها بشركات كبرى مثل ميكيروسوفت وموتورولا وغيرها هو خبر تأكيد لهذه الميزة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا المتقدمة، والمهارات والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية (15)، فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمّن نقل

---

(15) Padme mellompally and karl p.: Foreign direct investment in developing countries, in finance and development, march, 1999, p36.
الفرع الثاني

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة أشكال تختلف حسب وجهة التحقيق أو الأساس الذي يقوم عليه التقسيم سواء من ناحية الغرض من الاستثمار أو شكل الاستثمار أو أطرافه أو غير ذلك وسوف نعرج على أهم هذه التقييمات كالتالي:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث غرض الاستثمار:

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الضيفة لأغراض وأهداف مختلفة بهدف الاستفادة من المزايا النسبية لهذه الدول ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

1. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى كثير من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول الضيفة للاستثمار، فوفرة المواد الخام في هذه الدول يجعلها وجهة لهذه

(2) د. عبد السلام أبو قحف، اقتصادات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، طبعه 3، 1991، ص 40.

(3) إبراهيم عدل الله، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، مرجع سابق، ص 23.

الدكتوريا، وكنتيجة لذلك فإن مهارات العمل ستتطور وسوف تفتح قنوات التسوية والتصدير.

• يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الدعائم لحركة واستدامة الاتصال والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم (2)
الاستثمارات الخارجية، وخاصة في مجالات التبتيق عن النفط والغاز والعديد من الصناعات
الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع من الصناعات زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة
الواردات من السلع الرأسمالية ودخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية (18).

2. الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية
في أسواق الدول المتقدمة للإستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولهذا، يتم تصديرها في فترة سابقة.

3. الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية: يتعلق هذا النوع من الاستثمارات في مجال البحوث والتطوير رغبة
بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية، كالاستثمار في مجال البحوث والتطوير رغبة
في تعظيم الربحية (19).

4. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يقصد هذا النوع من الاستثمار عن طريق الشركات المتعددة
الجنسية والتي تعرف بأنها "تلك الشركات التي تمتد قروعاً إلى دول عدة وتحقيق نسبة من إنتاجها
الكبير والمنتجس سواء السلمي أو الخميسي خارج دولة الوطن" (20) عندما تقوم الشركات المتعددة
بتركز جزء من نشاطها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع
مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عدد من الدول
النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بتأثير توسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى
تونيع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستثمار على طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.

5. وقد أخذ هذا النوع من الاستثمار أشكال عدة منها (21):

1. تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى
dولة المضيفة تقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تمكّن الشركة بالبلد
المضيفة من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن سابقاً لها التفاوض إليها بمفردها.

---------------------
(18) HUSSIEN ALASRAG, foreign direct investment development policies in the Arab
countries, Munich personal repec archive, 2005,p11.
(19) صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية-دراسة حالة
الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008، 43، ص 121.
(20) Fayza Ali and Rozman Yusaff, A critical Review of multinational companies and strategies,
(21) أ. خالد عبد المطلب الأمرنغ، استراتيجية تنمية الاستثمار العربي المباشر في مصر، كتاب الاهرام الاقتصادي،
الاستثمار الادخار عن التكنولوجيا المتقدمة: في هذا النوع من الاستثمارات تحرك رأس الأموال تجاه الدول المتقدمة تكنولوجياً عن طريق شراء الشركات المحلية، أو الأندماج معها، وأفضل مثال على ذلك الاستثمارات الأمريكية والألمانية في المؤسسات اليابانية، وذلك للإستفادة من التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري هناك (22).

الاستثمار الادخار عن الاستقرار السياسي: ويفسر به الاستثمارات التي تتجه للدول التي تتمتع باستقرار سياسي خارجي وداخلي كعدد تدخل الحكومة في عمل المشروعات الاستثمارية الأجنبية، بجانب مجموعة من العوامل الأخرى مثل: الشفافية، الديمقراطية، والحوكمة والتي تأتي تحت المحددات السياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (23).

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لأطرافه:

يربط هذا التقسيم بملكية الاستثمارات الأجنبية ومدى المشاركة المحلية فيها وسنوضح هذه الصور كالاتي:

٤١

٤٢( HUSSIEN ALASRAG," foreign direct investment", op. cit, p5-6.
1. الاستثمار المشترك: وهي المشروعات التي يمتلكها أو يشارك فيها بصيغة دائمة طرفان أو شخصان قانونيان أو أكثر من دولتين مختلفتين (٤٠). ولا تقتصر المشاركة على حصّة في رأس المال بل تتضمن المبادئ من خلال التفاوض والخليقة وبراءة الاختراق أو العلاقات التجارية وينطوي هذا الاستثمار المشترك على اتفاقاً طويل الأجل بين الطرفان الاستثماري والطرف الوطني لممارسة نشاط استثماري أو خاصي داخل الدولة المضيفة وينبغي أن يكون لنطاق المشروع الحق في المشاركة في اداراته وهذا ما يميز بين الاستثمار المشترك وعقود الأداء واتفاقيات التصنيع وتسلسل المفتاح. كما أن المشاركة بين طرفين الاستثمار ليس بالضرورة أن تكون تقديمًا للحصة في رأس المال وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة المعرفة، التكنولوجيا، التسويق وغيرها.

ومن أهم ما يمتاز به المشروع المشترك غالباً ما يكون الشركاء الأجانب المشترك المستثمراً خاصةً (فرداً أو شركة خاصة أو عدة شركات) والشركاء المحلي فرداً أو مجموعة أفراد أو شركة خاصة أو هيئة حكومية كأجهزة الاستثمار في الدولة.

Wholly - owned foreign investment 2. المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

هو ذلك المشروع الذي يملكه الطرف الأجنبي تملاكاً وحلفظ فيه حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المشروع وقد يكون ذلك بواسطة إنشاء مشروعات جديدة، أو شراء منشآت قائمة (٤٠).

تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها الأجانب بالكامل من أكثر ما يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيّة وعادة ما يكون في شكل إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الخدمي أو الانتاجي بالدولة المضيفة للاستثمار، غير أن الدول كثيراً ما تفرد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التباعي الاقتصادي واحتكار هذه الشركات لأسواها. وما يترتب عليها من أثار سلبية على الدولة المضيفة من خلف للاقتصادها وربطه باقتصاديات الدول المتقدمة.

إن هذه الاستثمارات تحقق الحرية الكاملة للشركات المتعددة الجنسية في إدارة هذا النشاط الإنتاجي، والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها، وذلك يعني أرباح

(24) J. Reber Carbaugh: international economic, USA, 2000, P.326
(٤٠) د. جهاد محمد أحمد، مدى فعالية الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار- مع إشارة خاصة للإمارات، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة حلوان، 2012، ص ٣٣.
أكثر وتكاليف أقل، كما أن المهمة تكون سهلة جدا في تنفيذ سياسات التوسع التي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة الأم. أما بالنسبة للدول المضيفة، فإن الحجم الكبير الذي يمتلك به المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تمنحها مزايا عديدة مثل رأس المال الكبير الذي يفق ويتفق إلى الداخل وعملية إنشاء حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع أو الخدمات التي يقدمها مع زيادة الصادرات إذا كان المشروع موجه نحو الإنتاج لغرض التصدير، فضلاً عن ذلك يعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل شكل في مجال نقل التكنولوجيا مقارنةً بالأشكال الأخرى، كما أن فرص العمل التي تتيحها تكون أكبر، ويدو أن زيادة حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية دفع بالبلدان النامية إلى التصريح للشركات الأجنبية بامتلاك المشروع يعد أن تمثلت الحوافز بين الدول النامية والمتقدمة، فقد أضحبت الحرية في إدارة المشروع والسيطرة الكاملة على سياسه التشريقي أكثر أهمية لدى معظم الشركات من الحوافز الأخرى (٣٠).

٣. الاستثمار الخاص في المناطق الحرة: وهي المشاريع التي تقام في المناطق الحرة والتي هي مناطق تحددها الدولة وتدار بقوانين خاصة تميزها عن باقي المناطق وهي مستثناة من مجال عمل السلطات الجمركية وتتمتع بالحرية الكاملة في الاتفاقيات الداخلية والخارجية من السلع والبضائع، وتسعى معظم الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذه المناطق فتقدم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تكون في المناطق الأخرى من الدول المضيفة مثل الحوافز الضريبية والجمركية وعدم فرض رسوم على المواد الخام المستوردة وتفعيل الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة وحرية تحويل الارباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة وغيرها من الميزات والتي تمكن الشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر (٣٠)

٤. تأسيس مشروعات التجميع:

 Projects of Assembly Operation

عمليات التجميع على شكل اتفاقية الطرف الوطني والطرف الأجنبي يتم بموجبه قيام الطرف (٣٠)

(٣٦) د.د. سليم عبد الحسن الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطابقات التنمية ودراية الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة دكتوراه، العراق، ٢٠٠٨، ص، ١١٠-١١٥

(٣١) منير أبو سرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بحارة)، مجلة البحار، الشمسي، ٢٠٠٣، ص، ٤٢.
الاجنبي يتزود الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجديدها بحيث يكون منتجاً نهائياً، وفي معظم الحالات يقوم الطرف الاجتماعي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المنتج وإدارة العمليات والتخطيط والصيانة مقابل عائد يتفق عليه وقد تأخذ مشروعات التعاون شكل الاستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الاجتماعي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الاجتماعي (٣٠).

ثالثاً: الاستثمار الاجتماعي من حيث أشكال النشاط:

تتنوع أوجه أنشطة مشروعات الاستثمار الاجتماعي المباشر، من حيث الفروع والشركات المدمجة والشركات التابعة، بنذرها كما يأتي:

١. الشركات التابعة (٣٠): هي مشروعات الاستثمار الاجتماعي، والتي تكون تابعة في كافة أنشطتها، سواء الإدارية أو الإنتاجية إلى شركات أجنبية، وأهم المحددات الاقتصادية المميزة للشركات التابعة والتي عندما يمكننا أن نصف مشروع الاستثمار الاجتماعي في الدولة المستضيفة، شركة تابعة لأحد الشركات الأجنبية هي كالتالي:

- أن يتوفر لشركة الأم الحق في تعيين، أو فصل أحد، أو كل من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للمشروع الاجتماعي.
- أن تمتلك الشركة الأجنبية ما لا يقل عن ٥١% من إجمالي أسهم، أو قيمة المشروع الاجتماعي، أي ٥١% من القوة التصويتية على قرارات مجلس الإدارة، والتي تعطيها الحق في التحكم الكامل في كافة أنشطة المشروع.
- أن يكون المشروع الاجتماعي في الدولة المضيفة تابعاً، وفق المحددات سابقة الذكر لأحد الشركات التابعة للشركة الأجنبية.

(٣٠) داود سلجم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجتماعي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق، مرجع سابق، ص. ١١٨.
(٣٠) OECD, "Glossary of Foreign Direct Investment Terms and Definition ", op. cit, p. 7.
2. الشركة المرتبطة (٣): هي مشروعاً الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي ترتبط بأحد الشركات الأجنبية، ومن ثم نصف بـ مشروعاً الاستثمار الأجنبي هو أحد الشركات المرتبطة بشركة أجنبية عند توافر المحددات الأتية:

- أن تمتلك الشركة الأجنبية ما لا يقل عن ١٠٪ من إجمالي أسهمها، أو قيمة مشروعاً الاستثمار الأجنبي المباشر، واقل من ٥٠٪ من أسهم الشركة، وتلك النسبة التي تعتبر عن القوة التصويتية للشريك الأجنبي لقرارات الخاصة بأنشطة الشركة المرتبطة، أو المنتمية.
- أن يتحقق للشركة الأجنبية هدفاً أو فائدة من الأنشطة الاستثمارية لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة.

3. فروع الشركات الأجنبية (٣): يشير مصطلح فروع الشركات الأجنبية إلى الفردية من قبل الشركات الأجنبية في ممارسة أنشطتها الاستثمارية داخل الدولة المضيفة، أي دون إنشاء شركات ممتقة، أو الاندماج مع كيانات أخرى، ومن أهم المحددات الاقتصادية لهذا النوع:

- أن يكون الفرع دائماً وليس خلال فترة مؤقتة.
- أن لا تتواجد أي شراكة بين الفروع وأي أطراف أخرى.
- أن تكون ملكية الأصول الثابتة غير المتميزة، مثل: الأرض، والمواد الأخرى من قبل الأجنبي.
- في حالة الأصول المتداولة لابد من أن تستكمل سنة كاملة داخل الدولة المضيفة.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث نوعية النشاط:

يقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث نوعية النشاط إلى الاستثمار الفاعلي والاستثمار الرأسي، وفي الغالب فإن هذا النوع يصنف من قبل نشاط الشركات المتعددة الجنسيات (٣) وذلك على النحو التالي:


٣٢). (٢) د. إمام محمد سعد، "البترول دولار والاستثمار الأجنبي- دراسة تحليلية- كميات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي", المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص. ٩٥.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر الآفقي: يُعرف الاستثمار الأجنبي الآفقي بأنه "الاستثمار في نفس الصناعة والانتاج، كما في الدولة المانحة دون تغيير في الفن الإنتاجي، أو طرق الإنتاج". ويُعرف أيضا هذا النوع من الاستثمارات بأنه الاستثمار الباحث عن الأسواق.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي: يقوم هذا النوع من أنواع الاستثمار الأجنبي على إقامة الروابط الخلفية، والأمامية على مستوى دولي عن طريق إنشاء شركات، أو فروع في الخارج (3).

3. الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط: وهو النوع من الاستثمارات الذي يشمل النوعين السابقين ويدمج بينهما (4).

المطلب الثاني

عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

نظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المختلفة المتقدمة منها والناامية والمنافسة بين هذه الدول على جذبها والذي يعتمد على العديد من العوامل والمحددات المختلفة، وهناك الكثير من النظريات التي تتبناها الشركات الأجنبية للإستثمار في الدول الأخرى، كما أن الاتصالات هذه الاستثمارات تتوفر على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية، وأن هذه العوامل تتمثل مناصب الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفصيل الاستثمار في دولة دون غيرها من الدول، حيث

(3) د. شريف عبد الواحد، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 47.
(4) د. لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 103.
تشير مختلف الدراسات إلى أن مناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم، فالبلدان التي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستثمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتوفر لديه بنية أساسية، فضلاً عن ما يقدمه من إعفاءات وحوافز وامتناعات وضمانات هو الذي يجعله على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال، وقد اتجهت معظم الدول خلال السنوات المنصرمة إلى بناء الجهد من أجل تحسين مناخها الاستثماري، من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة كافة لجذب الاستثمار، وإلى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأسعار (3)، وسلطة عمان حالاً حال الدول الأخرى في سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتخطيط الفعال لتحقيق المزيد منها نظراً للميزات والفوائد لهذه الاستثمارات قدمت الضمانات والحوافز لها كما سعت جذبًة تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب، عليه سوف نتبصر عوامل ومحددات جذب هذه الاستثمارات في المنطقة، وبعدما سوف نتناول حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للسلطنة من حيث قيمته هذه الاستثمارات والدول القادمة منها وكذلك المجالات المستثمرة بها، وسوف نعالج ذلك كالتالي:

الفرع الأول: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

الفرع الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

الفرع الأول

محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

إن من محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان متنوعة ومتعددة يأتي أولها المحددات السياسية فالاستقرار السياسي والأمني يعتبر من أهمها وكذلك الكثير من المحددات سوف نتناولها كالتالي:

(3) د. حربي موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 2007م، ص 74.
1. الاستقرار السياسي والأمني: يعتبر الاستقرار السياسي من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية لليه، وتتمتع السلطة بهذه الميزة نظرا لكونها دولة قانون تلتزم بما جاء به النظام الأساسي للبلاد، والتي تتبع نظام الحكم السلطاني الوريث منذ أكثر من ثلاثة قرون وتميز هذا النظام بسلامة انتقال الحكم وبالاستقرار ولم تشهد السلطة حدوت أي قلق أمني مما يجعل ميزة الاستقرار السياسي أحد أهم ما تميزه فيه السلطنة. فلملقيات الدول تؤكد ذلك مؤشر السلام العالمي لعام 2018م صنف السلطنة ضمن قائمة الدول التي تتعم بدرجة عالية من السلام، حيث حصلت السلطنة على المركز الأول عربيا في مؤشر انعدام الصراع الداخلي والخارجي، وعلى المركز الرابع عربيا في مؤشر الأمن والسلام المجتمعي، وعلى المركز الخامس عربيا في مؤشر السلام العالمي كما أن مؤسسة مارش العالمية أشارت إلى أن السلطنة تمتلك بيئة استثمارية جاذبة وفقا لمؤشر المخاطر الاقتصادية والسياسية (٣).

كذلك ينص النظام الأساسي في السلطنة احترام الحقوق والحريات فنظام الأساسي للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٠١ لعام ١٩٩٧م ينص في المادة ١١ منه على احترام الملكية الخاصة وعدم نزع الملكية إلا للمنفعة العامة وبشرط التعويض العادل وكذلك تحظر المادة ١١ مصادرة الأموال ولا تكون عقوبة المصادرة إلا حكما قضائيا (٣).

كذلك قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٥٠ لعام ٢٠١٩م ينص في فصل١ كاملا لضمانات الاستثمار الأجنبي فنصت المادة ٢٣ على عدم جواز مصادرة أي استثمار ولا الحجز على أمواله أو تجميدها أو تقييدها إلا بحكم قضائي، وكذلك المادة ٢٥ من نفس القانون تنص على عدم جواز نزع ملكية المشروع الاستثماري إلا للمنفعة العامة وبتعويض عادل وعدم جواز الغاء الموافقة والتصريح الصادر للمشروع الاستثماري (٣).

2. الاستقرار الاقتصادي: تعد السلطنة أحد أكثر الدول المستقرة اقتصادياً على الرغم من اعتمادها بشكل كبير على عوائد النفط التي تذبذب من وقت لآخر، ولكن إدراة هذا عمت الدولة على تنوع مصادر دخالها من خلال الاستثمارات القومية والمحليات والخارجية في مختلف القطاعات الأعمالي، وتسعي السلطنة للتنمية الاقتصادية عبر تطور القطاعات الاقتصادية غير النفطية ومن خلال سياسات الخصخصة وتشجيع المشاريع الصغيرة والتنوعية وتشجع السلطنة حاليا لتكوين مركزا عالميا في

(٣) أحمد علي الصبحي، جريدة عمان، السلطنة: الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، ١٤ يوليو ٢٠١٨م.
(٣) الجريدة الرسمية، النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/٩٧.
(٣) قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٥٠ لعام ٢٠١٩م.
الخدمات اللوجستية وكذلك تسعى للتخصص في صناعة البترولومياوات وأيضاً انتاج الهيدروجين الأخضر.

تتبع السلطة سياسة اقتصاد السوق التي تحقق الكثير من الامتيازات التي تتمتع بها السلطة كحرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى السلطة، وحرية تحويل الرياح والاصول متي رغب المستثمر في ذلك في إطار القانون وكذلك حرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف للعملة باعتبار أن الريال العماني مرتبط بسعر صرف محدد بالدولار الأمريكي (١).

كما أن السلطة تسمح بالملكيات الأجنبية حتى ١٠٠% بعد موافقة مجلس الوزراء، حيث أنه بموجب الالتزام الذي قدمته السلطة لمنظمة التجارة العالمية تضمن للملكيات الخاصة ٧٠% في كافة القطاعات بشكل ثقافي، كما أن الحكومة تضمن الرخصة للمستثمر إذا كان رأس مال شركته لا يقل عن ٣٠٠ ألف دولار (أي ما يعادل ١٥٠ ألف ريال عماني (٢).)

كذلك حققت السلطة مراكز متقدمة في عدد من التصنيفات الدولية، فقد احتلت السلطة المركز الـ٦٩ عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠٢٠ متقدمة بـ١٠ مراكز عن عام ٢٠١٩ (٣)، كما رفعت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لسلطة عمان في عام ٢٠٢٢م إلى 'BB' مع نظرية مستقبلية مستقرة؛ وتوقعت الوكالة تحقيق فائضاً ماليًا وتعزز الدين العام الحكومي، أيضاً وكالة ستاندرد أند بورز رفعت في مارس ٢٠٢٣م تصنيف السلطة الائتماني إلى 'BB' مع نظرية مستقبلية إيجابية، كما عدلت وكالة موجيسي في أكتوبر ٢٠٢٢م نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية (٤).

والشكل رقم (١) يوضح تقدم السلطة في مؤشر سهولة الأعمال على المستوى العالمي لعام ٢٠٢٠م.

الشكل رقم (١): مركز السلطة في مؤشر سهولة الأعمال على المستوى العالمي لعام ٢٠٢٠م

(١) د. علي عمد محمد زاهر، مرجع سابق، ص ٢١.
(٢) ماجد بن مسلم العشبي، العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة ظفار، ٢٠٢٠م، ص ٣٠.
(٣) مقال وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار قيس البيوس لجريدة «عمان»، والاستثمار في السلطنة يدخل مرحلة جديدة مع تحسن بيئة الأعمال وتطوير منظومة الإجراءات، ١٩ أبريل ٢٠٢١م.
(٤) جريدة الأرية، متابع على الموقع الإلكتروني: https://alroya.om، تاريخ الإطلاع: ١٥/١١/٢٠٢٢م.
المصدر: عمان التنافسية، التواصل الحكومي


يتضمن قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم 50/2019(1) على كل ما يخص الاستثمار الأجنبي من الضمانات كجميع جوانب الاستيلاء أو المصادرة أو الحجز أو نزع ملكية المشروع الأجنبي، وفقًا للقانون والاحكام المتعلقة من ضمان التعويض العادل، وكذلك يتضمن القانون الكثير من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي، فيما يساوي مع المستثمر الوطني وقد يقرر معايير تفضيلية له في بعض الأحيان، كذلك يمكن التخصيص الأراضي والعقارات للمشروع الأجنبي، كما يقرر له إعفاءات سخية من الضرائب والرسوم الجمركية.

4. البنية التحتية: شهد القطاع اللوجيستي في السنوات الأخيرة في السلطنة نقلة نوعية كبيرة تمثلت في توفير شبكة طرق حدثت ترتب جميع محافظات ومناطق السلطنة وبأفضل المعايير والمعايير الدولية، وكذلك توفير شبكة اتصالات رقمية وتقنية متطورة، كما أن مطارات السلطنة تعتبر من أفضل المطارات في المنطقة وأحدثها فحصل على مطار مسقط الدولي على جوائز عالمية عديدة من أهمها جائزة أفضل مطار جيد رائد لعام 2018، وكذلك أفضل مطارات الشرق الأوسط نمواً في

(1) الجريدة الرسمية، المرسوم السلطاني رقم 50/2019م بإصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي.
جودة خدمة المطارات (٤٠)، والشكل رقم (٢) يوضح المراكز العالمية الحاصل عليها مطاري مسقط وصلائه الدوليين.

الشكل رقم (٢): المراكز العالمية الحاصل عليها مطاري مسقط وصلائه الدوليين

المصدر: موقع بوابة الخبراء، سلطنة عمان

ونظرا لموقع السلطة على المحيط الهندي وقربها من ممرات التجارة العالمية تم تلك السلطة العديد من الموانئ الكبرى التي تعتبر بوابات لوجستية ومركزا عالميا تربط بين الأسواق الإسبرية والأوروبية والافريقية معا مجهزا ومهيأة لمستقبل أكبر السفن التجارية والتعامل مع شركات الشحن العالمية.

وتأكيدا على زيادة موانئ السلطنة حازت مؤاني السلطنة المرتبة الأولى عالميا في سرعة مناولة سفن الحاويات. وحصص ميناء صلالة على المرتبة ٣٢ ضمن قائمة لويدز ٢٠٢١م لافضل ميناء حاويات في العالم، والمرتبة الثالثة ضمن أفضل خمسة موانئ في العالم.

@OmanAirports، بتاريخ الإطلاع: ٢٠٢٢/١/٢٠/٢٥٢م.
الشرق الأوسط، وثانياً فـي الكفاءة التشغيلية في مؤسسـة أداء مواني الحاويات في عـاـم ٢٠٢١م الصادر من البنوك الدولـيـة (٤٠).

أما ميناء الدقم ف يتمتع بمقـعـد مثالي لخدمة الخط الرئيسي للمرات التجارية الشرقية والغربية، إذ يقع قبـلـة بحر العرب وخارـج مضيق هرمز، وهذا الموقع يجعله جاذـباً للسـائحين لخطوط السـكـان العالمية لتوصـيل الخدمات وخدمة الأسواق الكبيرة والمتنوعة لسـبعة القـارـة الـهنـدية والأسواق الأوروبية وأسواق الخليج العربي (٤١).

٥. المناطق الاقتصادية الخاصة والحرية والمدن الصناعية: ركزت السلطنة ضمن خططها للتوزيع الاقتصادي على إنشاء عدد من المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة وعدد من المدن الصناعية كذلك بهدف استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذه المناطق التي تقدم العديد من الحوافز للمستثمرين وتحظى هذه المناطق بدور مهم في مخطط السلطنة التنموية تعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدمام أحد أبرز هذه المناطق وأحدثها، وقد تم تأسيسها في عام ٢٠١١م، والتي تعد أكبر منطقة اقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتكون إضافة جدية للاقتصاد الوطني من خلال المشروعات التي تحتضنها كمنطقة الدقم والمصفاة كما تم تخصيص مساحات واسعة للصناعات الثقيلة والبتروكيماوية والصناعات المتوسطة والخفيفة ومساحات أخرى للاستثمارات السياحية والتجارية والتطوير العقاري والخدمات اللوجستية.

توفر المناطق الحرة التي ينظمها قانون المناطق الحرة الصادر في عام ٢٠٠٢م حزمة من الحوافز الاستثمارية والتسهيلات أدّىها الإعفاءات الضريبية وتسيب الإجراءات المرتبطة بالترخيص والتصاريح واستيراد جميع البضائع المسموح تداولها في الدولة وإعفاء من شرط الحد الادنى للاستثمار وحرية استخدام العملات وإعفاء الأرباح من ضريبة الدخل وغيرها من الحوافز الأخرى.

وقد تم حتى الآن إنشاء ثلاث مناطق حرة بالسلطنة أولها المنطقة الحرة بالمزيونة على حدود الجمهورية اليمنية التي تم تشغيلها عام ١٩٩٩م والتي تعتبر البوابة الخليجية لتجارة الترانزيت إلى

٦٥

(٤٠) مجلة المعرفة، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، نوفمبر ٢٠٢٢م، ص٧.
(٤١) م. هاشم ظاهر ال إبراهيم، مجلة الدقم الاقتصادية، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٧، أبريل ٢٠٢٢م، ص٢٩.
الجمهورية اليمنية ومنها إلى دول شرق إفريقيا (٤)، وتتأتي بعدها المنطقة الحرة بصلالة ثاني منطقة حرة بالسلطنة وقد تم تأسيسها عام ٢٠٠٦م، وتركز على استثمار المشروعات الحيوية في مجال الخدمات اللوجستية والتخزين وإعادة التوزيع والصناعات البترولية والمنتجات الطبية ومشروعات إعادة التصنيع والتركيب والتجمع، وتسعى لتكون واحدة من أهم محطات الأعمال الإقليمية والعالمية ومركزًا عالمياً متميزاً للاستثمار الصناعي والدولي في عمالة الجودة.

أما المنطقة الحرة الثالثة فهي المنطقة الحرة بصحار والتي تأسست عام ٢٠٠٦م، وتعد المنطقة أحد مكونات ميناء صحار الصناعي، وبلغ حجم الاستثمار فيها حوالي ١٠ مليارات ريال عمانى (٨٥ مليار دولار)، وتضم المنطقة عدداً من مشروعات الصناعات الثقيلة والبترولية من أبرزها مصفاة صحار ومصنع صحار للألمنيوم، وقد فازت المنطقة الحرة بصحار بجائزة أفضل منطقة حرة لعام ٢٠١٦م للاستثمارات الجديدة وذلك من مجلة FDI، التي تصدر عن مجموعة فيجنتشال تايز البريطانية ويسهم ميناء صحار والمنطقة الحرة بحوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالسلطنة (٥).

بالإضافة إلى المناطق الحرة تم إنشاء عدد من المناطق الصناعية تحت إدارة المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدن با" مخصصة ومهيأة للصناعات الخفيفة وال المتوسطة وتوزع في أنحاء السلطنة، وقد تجاوزت قيمة الاستثمارات في هذه المناطق ٦ مليارات ريال (٥٢٥ مليار دولار) (٦).

٦. الإجراءات الإدارية: إن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل إجراءات الاستثمار هو دين الجهات المختصة بالاستثمار في السلطنة، فقد بدأت ولا زالت تبذل جهوداً كبيرة في سبيل ذلك وللوصول إلى أفضل أداء لما لهذه التسهيلات من دور فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية وتفصيل الوقت والجهد على المستثمر، مستندة في تلك الجهود على القوانين المختصة ومنها قانون الاستثمار رأس المال الأجنبي، أيضاً القانون أعطى للمشاريع الاستراتيجية والتي تساهم في تحقيق التنمية كأنشطة الطاقة والإيرادات العامة.

(٤) مقال في مجلة النقد الاقتصادية، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٢، يناير ٢٠٠١.

(٥) عمر المرحزي، مجلة النقد الاقتصادية (ملحق المناطق)، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٥، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٤.

تاريخ الاطلاع: https://www.omaninfo.OM

(٦) البوابة الإعلامية لسلطنة عمان، متاح على الموقع الإلكتروني: ٢٠٢٢/١١/١/٢٠٢٢م.
المتجددة والموانئ والمرافق العامة ميزة المواقفة الواحدة على إقامة المشروع الاستثماري وتشغيله
واداراته مما يسهل عليه استخراج التصريح كتصاريح البناء والقوى العاملة (3).

لا يوجد مساعدة من المميزات التي يتوجب ذكرها في هذا السياق اتساع نطاق التعاملات الإلكترونية عبر
الإنترنت والتي تسهل إنجاز المعاملات بسرعة ويسر وهذا من أهم الأمور لدى المستثمر ومن أبرز
هذه المبادرات بوابة استثمر بسهولة (المحطة الواحدة) والتي سوف نعرف فيما قليلاً نظراً للميزات
التي تقدمها.

بوابة استثمر بسهولة: من التسهيلات التي أنشأت لتطوير الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية في
سلطنة عمان ما يسمى بوابة استثمر بسهولة حيث تقدم بوابة استثمر بسهولة (المحطة الواحدة)
خدمات الإلكترونيّة سريعة وسهلة للمستثمرين وتزودهم بخدمات ومعلومات بسرعة وفعالية (4).
وتعتبر
بوابة استثمر بسهولة أحد أبرز المبادرات الحكومية في سلطنة عمان والتي سعت وزارة التجارة
والصناعة وتزويخ الاستثمار بتحقيقها مع شركائها من الجهات الحكومية، وتعتبر نموذجاً على استخدام
أفضل الممارسات العالمية والمعايير لتطوير بيئة الأعمال في البلاد، وهي عبارة عن مجموعة شاملة
من الخدمات الإلكترونية تهدف إلى تزويد مجتمع الأعمال التجارية بواجهة واحدة لتفاعلكم مع الحكومة
ابتداء بإنشاء شركة جديدة إلى ترخيص الأنشطة وانتهاء بتقديم التقارير المالية السنوية، تستند فكرة
المشروع إلى خطة الحكومة الوطنية للتحول الإلكتروني ويستند التنفيذ إلى النهج الحكومي الكاملي،
وهو من شأنه تحويل السلطة إلى دولة تضمن بيئة أعمال تجارية سهلة وموثوقة تتسم بالشفافية في
العمل وتساهم في تبسيط الجهد والوقت للمستثمر الأجنبي والوطني وتسهل عليه بدء مشروعه
الاستثماري (5).

(3) مادة رقم هو 10 من قانون استثمار رأس المال الأجنبي في سلطنة عمان رقم 50/2019.
(4) د. حارب سعيد الهائي، "الانعكاسات التنموية لقلب أسعار النطاق على الاقتصاد العماني"، رسالة دكتوراه، جامعة
المنصوره 2020، ص 240.
https://www.business.gov.om
تاريخ الإطلاع: 9/1/2022، 27.
الفرع الثاني
لا يعتبر الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان جديداً، فقد توافقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السلطنة مع اكتشافات النفط في الخليج العربي في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، إلا أن هذه الاستثمارات شهدت تطوراً مع بداية النهضة العمانية الحديثة عام 1970م وكان الاهتمام بها من قبل الحكومة لزيادة حجمها وتطوير فاعليتها من خلال الولوج في مختلف النشاطات الاقتصادية وليس الاعتماد فقط على النفط والتعدين، وقد تم إنشاء الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) في عا م 1996م والتي قامت بأدوار مهمة في جذب وتسهيل الاستثمارات الأجنبية وحققت نتائج إيجابية في ذلك، قبل نقل تبعيتها لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عام 2004م ليكون بمسمي الهيئة العامة لترويج الاستثمار والتي تكمل ما بدأت به الهيئة العامة من تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية الفرص الاستثمارية وتقدمها للمستثمر وتسهيل قيام هذا الاستثمار وتدليل العقبات التي قد تواجهه.

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أبرز القضايا التي تعود عليها سلطنة عمان في تنفيذ برامج وسياسات تنويع الدخل الذي تبنيه حكومة سلطنة عمان ضمن الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني 2050م، الأمر يتطلب توفر بيانات ذات صلة تنتمي بالجودة والشفافية وحسن التوقيت، ويشير الأرقام بأن هناك تناميا لما يكشف عن تاريخ الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان إلى مكانة السلطنة المرموقة، أقليميا، دوليا، والعلاقات الخارجية الطيبة مع جميع دول العالم والسماحة التي تحتلها سلطنة عمان كنقطة التقاء بين أطراف الصناعات الدولية وموضع ثقة من هذه الدول، مما يجعل منها بيئة جاذبة للاستثمار وكذلك لما تتمتع به السلطنة من موقع استراتيجي على المحيط الهندي وطرق التجارة العالمية، وقوتها من الأسواق العالمية الكبيرة، وفي
الوقت التي تتطلع فيه سلطنة عمان بثقة إلى المستقبل فإنها تعمل بجهود متواصلة من أجل تطوير وتتوعي موارد ومصادر تنمية الاقتصاد الوطني.

لذلك ومن أجل توسيع رقعة الاستثمارات في سلطنة عمان على نحو يتكامل مع الاستثمارات المحلية ويساهم في تنميتها وذلك في إطار علاقات التعاون الاقليمية والدولية الثنائية ومتعددة الاطراف وقعت السلطة خلال النهوض الماضية على مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة وذلك فيما يتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات التعاون الاقتصادي والفنى.

سوف نبحث في هذا الجزء من البحث الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان خلال السنوات المنصرمة من حيث حجم هذا الاستثمار وأهم الدول المستثمرة وأيضا المجالات المستثمرة فيها، وذلك كالآتي:

أولا: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطورًا كبيرًا في سلطنة عمان، وهو ما يؤكد عمل السلطة الدؤوب والمستمر على تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والرسوم البيانية التالية (الشكل رقم 1، الشكل رقم 2) يوضحان نصيب السلطة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الواردة للسلطنة خلال الفترة من عام 2003م إلى عام 2022م.

الشكل رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2003-2022)
يتضح من الشكلين البيانيين أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطور مستمر حيث ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة بصورة لافتة، حيث كانت في عام 2003م أقل من مليار ريال عماني (9.29 مليار ريال عماني) ووصلت إلى ما يربو من 18 مليار ريال عماني (94.38 مليار ريال عماني) بما يعادل (6.26 مليار دولار) في الربع الأول من عام 2022م.
تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 18 ضعفاً خلال 19 عام؛ وهذا مؤشر جيد في إتجاه مؤشر الاستثمار للأعلى بالرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بالاقتصاد العماني والاقتصاد العالمي بشكل عام كأزمة عام 2008م وأزمة كورونا في أعوام 2020 و2021م، ففي عام 2020 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة متفاوتة بين المناطق النامية، حيث بلغت -45% في أمريكا اللاتينية، و-61% في أوروبا، وفي المقابل زادت التدفقات إلى آسيا بنسبة 44% لتنافر المنطقة نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020م.(4)


(5) الجريدة الرسمية، المرسوم السلطاني رقم 112/2000 بالتصديق على بروتوكول انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية.
(6) مقال بجريدة الوطن العمانية بعنوان “منظمة التجارة العالمية تشيد بجهود السلطنة في تعزيز التجارة الدولية” 30 ديسمبر 2020م.
الفرع الثاني

قطاعات الاستثمار الإقليمي المباشر

إن هيكل القطاع الإقليمي في سلطنة عمان تتوزع بين قطاعات مختلفة وممتعددة، إلا أن قطاع النفط والغاز استحوذ على نصيب الأسد والرسم البياني في (الشكل رقم 3) يوضح ذلك بالتفصيل.

الشكل رقم 3: حصص توزيع الاستثمار الإقليمي المباشر

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.
يتضح من الشكل أعلاه بان نشاط استخراج النفط والغاز يتجاوز على النسبة الأكبر من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حيث يشكل ما نسبته (16.95%), يليه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (10.01%)، ومن ثم قطاع الوساطة المالية بنسبة (7.06%), وبعد ذلك قطاع النشاط العقاري وانشطة المشاريع التجارية بنسبة متوسطة تصل إلى (3.90%) من إجمالي المبالغ الأجنبية المستمرة في السلطنة.

استحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 11 ملياراً و133 مليوناً و800 ألف ريال عماني خلال عام 2021م، محققاً نمواً بنسبة 10.5 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020م، وجاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية في حجم الاستثمارات بقيمة بلغت ملياراً و120 مليون ريال عماني مسجلاً انخفاضاً بنحو 4.5 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2020م (1).

والواضح من هذه الأرقام والإحصائيات أن الاستثمار في مجال تنقيب واستخراج النفط والغاز في السلطنة يعد النشاط الأول من حيث اجتذاب ريال المال الأجنبي وهذا طبيعي، نظراً لأن أهمية هذا القطاع للاقتصاد العماني ولهيمنة وسيطرة هذا القطاع من ناحية تكوين قيمة القطاعات غير النفطية بالإضافة الى أن عائداته هي الممول الرئيسي للتنمية (2)، حيث تشكل النشاط النفطية ما نسبته 34% من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة في عام 2020م (3).

كما أن قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الواقعة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث حازت ما نسبته (10.01%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للسلطنة في عام 2020م، حيث أشارت وزارة الاقتصاد منها اتجاهت للصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، الذي يحقق القيمة المضافة المحلية، خصوصاً في مجال الصناعات الدوائية والمنتجات والمستلزمات الطبية وتجهيزات المستشفيات والخدمات الصحية، ومن بين المشروعات الصناعية التي بدأت عجلتها في الدوران ويعول عليها الكثير في تقديم المساهمة للانتاج المحلي الإجمالي مشروع نووي لبيع البستيك الذي


(2) مقال للكاتب: مسلس صعود سن، الاستثمار الأجنبي المباشر.. ونظرة التحليلية له، جريدة الرؤية، بتاريخ 4 يوليو 2021م، متاح على الرابط الإلكتروني: https://alroyam.com، تاريخ النطاق: 12/1/2021م.

(3) وزارة الاقتصاد وتنويه الاستثمار.
بلغت تكلفته ٣٧ مليار ريال عماني وأنشئ في ميناء صحراء الصناعي، ومصنع إنتاج عجلات
"رنجات" الألمانيوم للسيارات في مدينة صحراء الصناعي، بالإضافة لصنع الدفم هونج تونج للألبب
أحد المصانع الاستثمارية المهمة في المدينة الصناعية الصينية - العماني بالدم، كما أن المدن
الصناعية في ولايات سلطنة عمان استطاعت توطن العديد من الصناعات التي سوف تسمًى برفع
الناتج المحلي الإجمالي لتصبح عدد المشروعات في المدن الصناعية في سلطنة عمان أكثر من
١٨٢٠ مشروعاً تتنوع في المواد الكيميائية، والكهربائية، والعديد من الصناعات البلاستيكية والخشبية وكوابل
الألياف البصرية، والصناعات الزجاجية على مساحة تقدير بحوالي ١٢١ مليونا و٩١١ ألف متر مربع
(١).

الفقرة الثالثة

الدول القادمة منها الاستثمار

عرفت عمان منذ أقدم العصور برياداتها البحرية وصلاتها التاريخية الكبيرة مع الحضارات القديمة
للتبادل الثقافي والنشاط الاقتصادي، عبر تاريخهم الحضاري الإنساني إفتح الغمانيين على الأخرى،
واعتبروا أن قيم الحوار في الحوار والتلفاح مع الآخر ضرورة إنسانية يجب انتهاجها واعتبارها
صيغة حضارية للفعل والتعاون والتواصل مع الحضارات والأمم الأخرى، بهدف إيجاد الطرق
ووسائل لبناء حضاري وتبادل تجاري بناءً على المشاركات الإنسانية والرغبة الصادقة في إثراء
الخبرات المتبادلة من العبر والاستفادة منها، وفي إقامة علاقة متكافئة تدبية. ومن هذه المنطاقات اهتم
العمانيون بمسألة الافتتاح على الأخرى والتلفاح والتعاون معه، مع الاحتفاظ بالخصوصيات والهويات
الذاتية والاعتراف بها، مما أسهم في توفير مناخ ملائم للتبادل الدافع في مجال الاقتصاد والثقافة
والمعارف الإنسانية الأخرى (٢).

لقد قدمت رؤوس الأموال الأجنبية إلى السلطنة من عدة دول صديقة وشريكة و يأتي في مقدمة هذه
الدول المملكة المتحدة نظراً للاعلاقة التاريخية مع السلطنة، حيث تعتبر المملكة المتحدة أكبر شريك
استثماري لسلطنة عمان؛ حيث توسعت هذه الشراكة في السنوات القليلة الماضية لتشمل قطاعات عدة
أبرزها النفط والغاز والتكنولوجيا والبنية الأساسية والتعليم، وتأتي المملكة المتحدة في صدارة الاستثمار

(١) تقريِر – نوح بن ياسر المعمري، "مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة، جريدة عماني، تاريخ ٩ أبريل ٢٠٢٢.
(٢) مقال "عمان والتبادل الحضاري مع الأمم والشعوب الأخرى"، مجلة نزوى، وزارة الإعلام العماني، مارس
٢٠٢١.
الأجنبي المباشر في سلطنة عمان، ومن ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية كثاني أكبر شريك استثماري للسلطنة حيث أن التجارة بين السلطنة والولايات المتحدة تخضع لاتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين في عام 2009.

يوضح الشكل رقم ٤: الدول المستمرة في السلطنة ونسب استثماراتها من المجموع الكلي لرأس المال الأجنبي المباشر المستمر في السلطنة.

الشكل رقم ٤: الدول القادمة منها الاستثمار

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان

يقترح من الشكل رقم ٤ أعلاه بأن الحصة الأكبر كانت للملكة المتحدة ونسبة (٤٥%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٣١%)، ومن ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (٦,٣%)، وبحدها دولة الكويت بنسبة (٢,١%)، ومن ثم تأتي دولة قطر والبحرين ومملكة نيديرلاند والهند وسويسرا وبقية الدول الأخرى.

(٣) مقال بعنوان "منتدى الاستثمار العماني البريطاني يستعرض الفرص الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة"، جريدة الوطن، تاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢م.
(٤) الجريدة الرسمية، مرسوم سلطاني رقم ١٠٩/٢٠٠٩ بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية.
(٥) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.
الخاتمة

تعرضنا في هذا البحث لمماحة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعني به انتقال رؤوس الأموال إلى خارج موطنها الأصلي لقيام بعمليات إنتاجها في الخارج ويتولى فيها الأجنبي إدارة هذه الاستثمارات، وهذا يفرق عن الاستثمار الأجنبي العابر مباشرة والذي يعني انتقال الأموال إلى الخارج دون أن تترافق ذلك اللحظة في الإدارة والسيطرة، وبعد ذلك بيننا سمات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث العلاقة طويلة الأمد وجود نشاط يمارسه الأجنبي خارج بلده وكذلك السيطرة والنمو الذي يتمتع بهما الأجنبي في إدارة استثماراته، ثم بيننا مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي هي: رأس المال السهمي، والربح المحاعد استثمارها، وكذلك مبالغ القروض داخل المؤسسة، وبعد ذلك رأينا الأهمية العظمى لهذه الاستثمارات للدول المستقبلية لها من حيث تمويل التنمية الاقتصادية، توفير رؤوس الأموال، وجلب التكنولوجيا، وزيادة الأعمال، وبالتالي تشغيل القوى العاملة الوطنية، ولذلك نرى التناقص الحياد بين الدول جميعها المقدمة منها والناحية في سبيل جانب هذه الاستثمارات والاستفادة بقدر الإمكان من رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم عرجنا على أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تختلف حسب وجهة التقييم والتي تم تقسيمها من ناحية الغرض من الاستثمار أو شكل الاستثمار أو أطرافه أو غير ذلك.

في الجزء الثاني من هذا البحث تناولنا عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان وبدأنا بعوامل ومحددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة من حيث

https://www.atheer.om

٣٦
الاستقرار السياسي والأمني، والاستقرار الاقتصادي والتطور التشريعي وكذلك البنية التحتية المتميزة في السلطنة، بالإضافة إلى وجود العديد من المناطق الاقتصادية والحرية والصناعية منشورة في روع السلطنة، بالإضافة إلى ما قامت به الجهات المختصة من جهود في سبيل تحليل العقبات الإدارية وإسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، وبداهًا تناولنا حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة من حيث قيمة هذه الاستثمارات ومجالاته والدول والقادم منها، وقد توصل الباحث لعدد من النتائج.

وقد بعض التوصيات وهي كالتالي:

أولا: النتائج:

١. الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مصادر التمويل المهمة خاصة في البلدان النامية، وإن هذه البلدان في سياق من أجل الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية لسد النقص في رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لتمويل المشروعات في هذه الدول.

٢. يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالخبرات التكنولوجية والمعرفة الإدارية والتنظيمية ويعطي بالقدرات التسويقية الهائلة.

٣. الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بعدة أشكال تختلف حسب الغرض من الاستثمار أو شك الاستثمار أو أطراف أو غير ذلك.

٤. الاهتمام الكبير للشركات متعددة الجنسيات الاستثمارية الأجنبية المباشر يأتي بدافع تعزيز عوائدها المالية وتخفيف المخاطر.

٥. انتقال الاستثمارات الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية، وتشكل هذه العوامل في مجملها ما يسمى بمناخ الاستثمار.

٦. بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة مع اكتشافات النفط واستقراجه مع بزوغ عصر النهضة المباركة للسلطنة في عام 1970 م.
7. تمتلك السلطة العديد من المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كالموقع الجغرافي على بحر ومحيطات مفتوحة وقربياً من خطوط التجارة البحرية العالمية والاستقرار السياسي والأمني، وكذلك معدلات النمو الاقتصادي الجيدة.

8. تلعب القوانين والسياستين الخاصة المتعلقة بالاستثمار وما تحمله من ضمانات ومزايا دوراً مهماً في كسب ثقة المستثمرين وتشجيعهم في توجيه استثماراتهم إلى بلد دون آخر.

9. حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطة في تزايد بنسبة قابلة، ولكن ليس حسب ما تطمبه الخطط التنموية في السلطة.

10. تتركز مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة في قطاعات استخراج النفط والغاز، مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

11. تسعى السلطة إلى تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، ولكنها لم تصل إلى ما تصبو إليه رغم الأعفاءات الضريبية التي تقدم للمستثمرين في هذا القطاع.

ثانياً: التوصيات:

1. نوصي بتوفير المناخ الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر بالعمل على تحسين السياسات والقوانين وتهيئة العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية التي تكون البيئة التي تكسب ثقة المستثمر.

2. نوصي بإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية وعدم الاعتماد على السياسة الضريبية وحدها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. نصح باستخدام الخارطة الاستثمارية التفاعلية كواجهة تسويقية أمام المستثمر الأجنبي، والتي تحتوي على كل التفاصيل: كالحافز، المواقع، المساوحات، التراخيص، المدد القانونية، الجهات المشرفة.

4. نوصي بوضع سياستين استثمارية تكاملية مع دول الإقليم وتحديد القطاعات والمشروعات والميزات التكاملية بين هذه البلدان.

5. نوصي بتعويض القطاعات غير النفطية، بزيادة الحوافز الضريبية واعتماد خطط تسويقية لزيادة جاذبية تلك القطاعات، وتخفيف حصة الاستثمار الحكومي لصالح المستثمر الأجنبي في تلك القطاعات.
6. نوصي بالتركيز على الاستدامة بمعناها الواسع؛ بالحفاظ على وثيرة الإجراءات والتسهيلات والتكامل من تقلبات الرسوم والضرائب، وتجنب الاتجاه صعودا في معدلاتها.
7. نوصي بتوفير البيئة الإدارية الملائمة، والبعد عن البيروقراطية، وتسهيل إجراءات المواقف ومنح التراخيص، ودفع عملية التحول الإلكتروني لجميع المعاملات الخاصة بالاستثمار.
8. نوصي بعميق أثر الاستثمار ودرجة انتشاره وتعظيم حجم الاستفادة منه بالتركيز على الاستثمارات الجالية للتكنولوجيا والتقنية الحديثة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أ. قاسي فايز، الاقتصاد الدولي، نقل السلع وحركة عوامل الإنتاج نماذج نظرية وآسية تطبيقية، منشورات دار الأدب.
2. أمير نف، ترجمة على محمد تقني الحسين، الأطراف الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1887.
3. أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغرير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية الأسكندرية، 2004.
4. د. إبراهيم عبد الله عبد الروؤف، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
5. د. إمام محمد سعد، "النفت عوامل والاستثمار الأجنبي - دراسة تحليلية- تدريبيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.
٦. حسن عمر، الاستثمار والولمة، دار الكتاب الحديث، بدون سنة نشر ٢٠٠٧.
٧. د. رضا عبد السلام، محدودات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، دار الإسلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.
٨. د. شريف عبد الواحد، دور السياسة الضرورية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة ٢٠١٧م.
٩. د. شعبان رأفت، التشريعات الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، كلية الحقوق، سنة ٢٠٠٧م.
١٠. د. صفوت عبد السلام عوض، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م.
١١. د. عبد السلام أبو قفحة، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، طبعة ٣، ١٩٩١م.
١٢. د. ماجدة أحمد شلبي، الاستثمار الوثائي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري – بحث مقدم لمؤتمر قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية في دولة الإمارات العربية، كلية الحقوق، جامعة الإمارات، أبريل ٢٠٢٠م.
١٣. د. مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية – دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٨م.
١٤. د. همام نزار عبيد، إدارة الأعمال الدولية، جامعة دمشق، المعهد العالي للتنمية الإدارية، ٢٠١٨م.
١٥. زيير حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي – نظرة عامة حول بعض القضايا – الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
١٦. عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، الجمهورية اليمنية، بدون تاريخ نشر.
١٧. كمال بكري، الاقتصاد الدولي – التجارة الخارجية والتمويل – الدار الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
١٨. موسى سعيد المطر، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوتر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
الرسائل العلمية:


2. د. حارب سعيد الهنائي، "الاعترافات التنموية لتقليل أسعار النفط على الاقتصاد العماني", رسالة دكتوراة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢.

3. صيد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.

4. فصل بن علي الذهلي، منظمة التجارة العالمية وتفعيل الاستثمار الأجنبي- مع دراسة لحالة سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، 2018.

5. ماجد بن مسلم المعيني، العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة ظفار، 2016.

المجلات والدوريات:

1. أ. سامية جدو، قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 32، الجزء الثالث، 2018.

2. أحمد علي الصبحي، جريدة عمان، السلطنة: الاستثمار السياسي والاستثمار الأجنبي، 14 يوليو 2018.

3. النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز الوطني للأحصاء، سلطنة عمان، يوليو 2022.

4. تقرير - نوح بن ياسر المعمري، "مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة، جريدة عمان، بتاريخ 9 أبريل 2022.

5. د. حربي موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 2007.

6. د. حربي موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 2007، ص 74.
٢٤. على عماد محمد زاهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المجلة الكبيرة للبحوث والنشر العلمي، الإصدار السادس عشر، ٢٠١٠/٨/٥.

١٨. معمر أحمد حسين، تنظيم الاستثمار الأجنبي المستدام بين الفرص والتحديات في عصر أزمة كوفيد -١٩، مقال في مجلة أفاق الاقتصادية معاصرة، العدد ٤، سنة ٢٠٢١.

٩. صلاح فتاح ودلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية-

دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ٢٠٠٨، العدد ٤٣.

١٠. عبد الحليم أو نيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٦.

١١. عمر الحموري، مجلة الديم الاقتصادي (ملحق المناطق)، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٥، أكتوبر ٢٠١١.

١٢. هاشم طاهر ال إبراهيم، مجلة الديم الاقتصادي، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٧، أبريل ٢٠٢٢.

١٣. مجلة المعرفة، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، نوفمبر ٢٠٢٢.

١٤. مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية-

دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٤، ٢٠٠٨.

١٥. مقال "عُمان والتواصل الحضاري مع الأمم والشعوب الأخرى،" مجلة نزوى، وزارة الإعلام العماني، مارس ٢٠١١.

١٦. مقال بجريدة الوطن العمانية بعنوان "منظمة التجارة العالمية تشدد بجهود السلطنة في تعزيز التجارة الدولية"، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٧. مقال بعنوان "منتدى الاستثمار العماني البريطاني يستعرض الفرص الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة،" جريدة الوطن، تاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢.

١٨. مقال في مجلة الديم الاقتصادي، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٧، يناير ٢٠٢١.

١٩. مقال للكاتب: سلم مسعود مسن "الاستثمار الأجنبي المباشر.. والنظرة التكافلية له، جريدة الرؤية، بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢١.
المواقع الإلكترونية:
1. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، متاح على الرابط: [ncsi.gov.om](https://www.omaninfo.om).
5. موقع توتيتر، مطارات عمان، متاح على الموقع الإلكتروني: @OmanAirports، تاريخ الإطلاع: 12/11/2022 م.

المصادر الأجنبية:
7. HUSSIEN ALASRAG, foreign direct investment development policies in the Arab countries, Munich personal repec archive, 2005.
القوانين:

1. الجريدة الرسمية، النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٥/١٠٩.
2. الجريدة الرسمية، المرسوم السلطاني رقم ٥/٢٠١٩ بصرف قانون استثمار رأس المال الأجنبي.
3. الجريدة الرسمية، المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٢ بالتصديق على بروتكول انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية.
4. الجريدة الرسمية، مرسوم سلطاني رقم ١٠٩/٢٠٠٦ بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية.

فهرس المحتويات:

٢ مقدمة

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

٥ وشكاله

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ المطلب الثاني: عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

١٩ الفرع الثاني: إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

٢٠ المطلب الثاني: عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

٢٠٥
الفرع الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان........................................27
الخاتمة..........................................................................................................................35
قائمة المراجع.........................................................................................................................38